المعجزات الآسيوية: بعض الدروس للبلدان النامية الأخرى

أ. أمين حواس
أستاذ مساعد –كلية العلوم الاقتصادية – جامعة تيارت

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقديم نظرة شاملة حول مختلف العوامل التي ساهمت في إحداث النمو والتنمية السريعين والمذهلين في شرق آسيا خلال العقود الخمسة الماضية. هذه العملية مهمة جدا لسببين: أولهما من الممكن استنادا على تحليل محددات النمو أن نظهر فيما إذا كانت هناك إمكانية لإعادة تحقيق النجاح الاقتصادي لبلدان شرق آسيا في آماكن أخرى. والثاني أنه يمكن التحليل المفصل لتجربة نمو اقتصاديات شرق آسيا أن تقدم دروسا قيمة للبلدان النامية الأخرى فيما يتعلق بتدابير وإجراءات السياسة المحفزة للنمو الاقتصادي.

أحد أهم الاستنتاجات التي يقدمها هذا البحث هو انه على الرغم من أن العناصر التاريخية، السياسية، والثقافية كان لها وقعها الايجابي في تحقيق نجاح لعملية التنمية الآسيوية، إلا أن هناك عنصرا مشتركا في كل هذه التجارب الناجحة والمتمثل في استمرارية تطبيق السياسات الاقتصادية السليمة. فاقتصاديات شرق أسيا قامت بدمج استراتيجيات للتنمية أكثر انفتاحا على الخارج التي تشجيع ترقية التنافسية الصناعية، ضمن بيئة اقتصاد كلي غير تضخمي مساعد على الادخار والاستثمار. كما شددت تلك البلدان على تطبيق البرامج الاجتماعية كالتعليم، التدريب، والرعاية الصحية التي تهدف إلى رفع مستوى الموارد البشرية وتساعد على توليد توافق اجتماعي لصالح سياسات النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: النمو، التنمية، عناصر النمو الاقتصادي، الاقتصاد الآسيوي، البلدان النامية

Abstract:

The goal of this paper is to provide a broad overview of the various elements of the amazing rapid economic growth and development in East Asian countries over the last five decades. This is very important and worth process for two reasons. First, based on the analysis of the determinants of growth, it is possible to show whether economic success of East Asian countries can be reproduced and cloned in other places. Second, a detailed analysis of the East Asian growth experience can provide valuable lessons for other developing countries in terms of policy measures that stimulate growth.

One of the most important conclusions of this paper is that although exogenous factors such as initial conditions, location and culture may have played a part in this success, but they were not of sole importance. A common element in each of these success stories seems to be consistently applied sound economic policies. East Asian countries have embraced outward-looking development strategies that promote industrial competitiveness within a conservative, non-

inflationary macroeconomic environment conducive to savings and investment. These countries have emphasized social programs - education, training and health care – that raise the quality of human resources and help generate a social consensus for economic growth policies.

المقدمة:

على مدار الخمسين سنة الماضية، اهتم الاقتصاديون وصناع القرار في العديد من بلدان العالم بالبحث عن الحقائق الأساسية والإجابة عن التساؤلات الرئيسية بشان مصادر النمو الاقتصادي ومسببات الأداء الاقتصادي المذهل وغير المتوقع لاقتصاديات جنوب شرق وشرق آسيا النامية[1] خلال العقود الماضية؛إذ أدى تحقيق تلك البلدان لمعدلات نمو مذهلة ومستمرة إلى تحولها من بلدان فقيرة نسبيا ومتخلفة تكنولوجيا إلى قوى اقتصادية كبرى ذات صناعات موجهة للتصدير، وبلوغها تقريبا نفس مستويات المعيشة للبلدان الغنية في العالم الغربي. وبالنظر إلى أن نمط النمو السريع الذي شهدته المنطقة صاحبه انتعاش ملحوظ في مختلف مؤشرات الرفاهية الاجتماعية كانخفاض مستويات الفقر،ارتفاع معدلات العمر المتوقع،انخفاض مستويات الأمية والبطالة، إلى جانب تحقيق تحول هيكلي للإنتاج والصادرات، تم الإشارة إليها بـ"المعجزات الآسيوية *"Asian Miracles*" . هذا الوصف له ما يبرره خاصة إذا ما قورنت المراحل الانتقالية السريعة لبلدان شرق آسيا بتجارب بعض البلدان. ففي البداية، لم تكن العديد من اقتصاديات شرق آسيا تختلف كثيرا عن نظيراتها من البلدان الإفريقية من ناحية الناتج الداخلي الخام للفرد، لكن نموها المتسارع والمدهش مكنها من تجاوز اقتصاديات منطقة أمريكا الجنوبية الغنية نسبيا والاقتراب من مستويات الرفاه المعيشي في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية .

تفسير تلك الطفرة في نمط التنمية الاقتصادية بدأ أولا بالتركيز على التجربة اليابانية،التي استطاعت في ظرف أربعة عقود من الزمن أن تتحول من بلد فقير ومهزوم في الحرب العالمية الثانية إلى ثاني اكبر اقتصاد في العالم، بزيادة في نصيب الفرد من الدخل تقدر بعشرة أضعاف خلال تلك الفترة (Fogel, 2011). هذا الانجاز المذهل تطلب تحقيقه 150 عاما من قبل قادة الثورة الصناعية (Kuznets, 1971). ثم لفت الانتباه إلى المعجزة الاقتصادية الكورية التي عرفت زيادة في الناتج الوطني الإجمالي بثلاثة أضعاف في اقل من عقدين من الزمن، وإلى التسارع المماثل في معدلات النمو الاقتصادي المرتفع لكل من هونغ كونغ، سنغافورة وتايوان، واللاتي أصبحت

[1] نشير إلى أن عبارة "المعجزة الاقتصادية لبلدان جنوب شرق / شرق آسيا "Southeast/East Asian Economic Miracle" والمصطلح HPAE " الاقتصاديات الأسيوية ذات الأداء العالي "High- Performing Asian Economies" أضيفت إلى القاموس الاقتصادي تزامنا مع نشر البنك العالمي لكتابه " The East Asian Miracle : Economic Growth and Public Policy" *سنة* 1993. هذه المصطلحات اعتمدت بشكل مباشر من قبل العديد من الاقتصاديين الذي يرون أنها تؤرخ لمرحلة جديدة من مراحل التنمية الاقتصادية العالمية .

تعرف فيما بعد ب"التنينات الآسيوية الأربعة Four Asian Dragons" أو " النمور الآسيوية الأربعة Four Asian Tigers".[2] ومؤخرا، شكلت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة للغاية في الصين منذ بداية الثمانينات والهند منذ منتصف التسعينات تأثيرا كبيرا وعميقا على مناقشات المنظرين الاقتصاديين وصناع القرار على حد سواء، والذين يتوقعون انه إذا ما استمرت كل من الصين والهند في تحقيق تلك المعدلات المذهلة للنمو لعقدين أو أكثر من الزمن، فإنها ستتحول من "بلدان مصنعة حديثا " إلى "عمالقة الاقتصاد العالمي.

تعد تجربة التنمية لاقتصاديات شرق آسيا التجربة الوحيدة التي استطاعت الدمج بين النمو الكبير السريع والعدالة في توزيع الدخل. لذلك، فليس من المستغرب أن يقابل هذا النجاح بالتقليد؛ حيث يتم حاليا في العديد من البلدان النامية القيام بالإصلاحات من خلال استنساخ تلك السياسات الناجحة لاقتصاديات شرق آسيا، والقيام بالعديد من الأبحاث والدراسات قصد التعرف على مجمل العوامل التي ساهمت في مثل هذه "المعجزة". هذه العملية مهمة جدا لسببين :أولا،من الممكن استنادا على تحليل محددات النمو التنبؤ فيما إذا كانت أنماط النمو الحالية لاقتصاديات شرق آسيا تتميز بالاستمرارية والاستدامة؛ فإذا كان تراكم رأس المال المادي عن طريق الادخار هو المسؤول عن ذلك النمو الهائل، فانه من المرجح أن تتباطأ معدلات النمو الاقتصادي في المستقبل.

أما إذا كان النمو الاقتصادي مرتبطا بالابتكار التكنولوجي، فانه من المتوقع أن تكون تلك البلدان قادرة على الحفاظ على نموها السريع خلال العقود القليلة المقبلة. ثانيا، يمكن للتحليل المفصل لتجربة نمو اقتصاديات شرق آسيا أن تقدم دروسا قيمة للبلدان النامية الأخرى فيما يتعلق بتدابير وإجراءات السياسة المحفزة للنمو الاقتصادي.

بالنسبة لصناع القرار في البلدان النامية، السؤال الذي يطرح نفسه هو فيما إذا كانت هناك إمكانية لإعادة تحقيق النجاح الاقتصادي لبلدان شرق آسيا في آماكن أخرى . أو بالأحرى، فيما إذا كان هناك إمكانية لنسخ السياسات الحكومية التي كان لها الدور الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية في بلدان شرق آسيا. وما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من نجاح تجربة شرق آسيا للاقتصاديات النامية الأخرى؟

---

[2] انظر في هذا الخصوص:

- Krishnan, R. R. (1982), The South Korean 'Miracle': Sell- out to Japan, US, *Social Scientist*, Vol. 10, pp. 25–37.
- Hicks, G. (1989), The Four Little Dragons: An Enthusiast's Reading Guide, *Asian-Pacific Economic Literature, Vol. 3, pp. 35*–49.

1. النمو الاقتصادي في شرق آسيا:

كان الأداء الاقتصادي لاقتصاديات شرق آسيا مذهلا، حيث عرف الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الاقتصاديات حديثة التصنيع (Newly-Industrialized Economies ,NIEs) كهونغ كونغ، سنغافورة وتايوان نمو ا سريعا ومرتفعا يتراوح ما بين 7 إلى 10% سنويا في المتوسط وتصنيعا سريعا على مدار ثلاثين عاما بدءا من أوائل الستينات. كما تم تحقيق معدلات نمو لنصيب الفرد يتجاوز نسبة 4,6 % . ففي تايوان، ارتفع نصيب الفرد من GDP عشرة أضعاف منذ عام 1960، كما أن بلدان NIEs كمجموعة ارتقت بشكل سريع من رتبة البلدان النامية إلى رتبة البلدان المتقدمة .

الجدول رقم01: المتوسط السنوي لمعدلات نمو نصيب الفرد من الدخل لـ10 اقتصاديات أسيوية عالية الأداء مقارنة بـ 5 بلدان غنية

	1950-1955	1960-1965	1970-1975	1975-1980	1980-1985	1985-1990	1990-1995	1995-2000	2000-2005
الصين	5.5	0.1	2.2	1.5	1.9	2.6	1.11	6.7	9.8
هونغ كونغ	5.3	0.9	2.4	9.8	0.4	7.0	1.3	0.1	7.3
اندونيسيا	3.3	6.0-	7.4	9.5	9.3	1.5	8.5	7.0-	3.3
كوريا الجنوبية	5.6	2.3	1.10	4.5	5.6	8.7	4.6	5.3	0.4
ماليزيا	3.1-	4.3	0.5	2.6	2.3	1.3	9.6	3.2	4.2
سنغافورة	2.1	9.2	7.7	2.8	2.2	2.6	9.5	5.3	8.2
تايوان	0.6	6.6	0.6	3.8	7.6	9.3	6.5	8.6	
تايلاندا	0.3	9.3	9.2	6.5	7.3	4.8	6.7	6.0-	3.4
الهند	8.1	5.0	7.0	7.0	3.3	2.4	2.3	0.4	4.5
اليابان	6.7	3.8	2.3	5.3	6.2	3.4	2.1	8.0	2.1
فرنسا	7.3	4.4	6.2	6.2	4.1	7.2	7.0	4.2	0.1
ألمانيا	3.8	6.3	1.2	3.3	3.1	9.2	8.1	9.1	6.0
ايطاليا	5.6	1.5	1.2	8.5	8.1	0.3	1.1	9.1	1.0
المملكة المتحدة	5.2	4.2	9.1	9.2	8.1	1.3	3.1	9.2	0.2
الولايات المتحدة	7.2	4.3	6.1	6.2	1.2	3.2	2.1	9.2	4.1

Sources: 1950–1975: Maddison 2001; 1975–2005: World Bank, World Development Indicators Database (2012) .

يتبين من الجدول أعلاه أنه خلال الفترة ما بين 1950 إلى غاية 2005، شهد نصيب الفرد من الدخل لكل من اليابان، تايوان، كوريا الجنوبية، وسنغافورة نموا سريعا بمعدل يتراوح مابين 5 و6 % في المتوسط. أما بالنسبة

للصين، و التي بدأت الانتقال إلى اقتصاد السوق في 1978، حققت نموا سنويا يقارب 9% خلال العقود الثلاثة الماضية. على نقيض ذلك، تراوحت معدلات النمو في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية خلال نفس الفترة حوالي 2%، مما يشير جليا انه خلال العقود القليلة المقبلة وفي ظل الفرق الجوهري لمعدلات النمو،ستلحق بلدان شرق آسيا بركب البلدان الغربية بل يمكن أن تتجاوزها في جانب الناتج والتقدم التكنولوجي. على أن حدوث ذلك، يتطلب من تلك البلدان أن تحافظ على نفس المستوى المرتفع للنمو وعلى المدى الطويل.

الجدول رقم02: تضاعف توسع GDP لـ 15 اقتصادا خلال 1950-1999 (**نسبة GDP** سنة 1999 **إلى** GDP سنة 1950، الدولار الأمريكي)

الولايات المتحدة	07 .5
فرنسا	22 .5
ألمانيا	50 .5
ايطاليا	20 .6
اسبانيا	39 .8
المملكة المتحدة	19 .3
5 البلدان الأوروبية	98 .4
الصين	59 .25
هونغ كونغ	01 .28
اندونيسيا	48 .9
كوريا الجنوبية	93 .38
ماليزيا	61 .15
سنغافورة	72 .36
تايوان	84 .46
تايلاندا	68 .23
8 بلدان جنوب شرق آسيا	06 .24
الهند	11 .8
اليابان	09 .16

www. Sources: Maddison (2001); World Bank, World Development Indicators Online (see http:// .worldbank. org/data/wdi2011/index. htm)

قضية مهمة أخرى تتعلق بتضاعف وتوسع GDP لاقتصاديات شرق آسيا، والتي تشير إلى تلك القفزة النوعية الكبيرة التي عرفها حجم GDP خلال الفترة مابين 1950-1999 بحوالي 24 ضعفا (كمجموعة) (انظر

الجدول رقم 02 السابق). فعلى سبيل المثال، شهد حجم GDP في الاقتصاد التايواني أعلى توسع في المنطقة ب46 ضعفا خلال الفترة، تليها كوريا الجنوبية ب 38 ضعفا، سنغافورة ب36 ضعفا، إلى جانب الصين بتوسع يقارب 26 مرة. كما يمكن ملاحظة انه على طول الفترة ما بين 1950-1999، تضاعف GDP في الولايات المتحدة واوروبا الغربية بخمس مرات فقط.

على ذلك، وانطلاقا من معطيات الجدول 03 و04 لهيكل توزيع GDP في الاقتصاد العالمي لسنة 2000 و2040، يتبين بوضوح هيمنة ست مجموعات من البلدان على الاقتصاد العالمي (بدلالة GDP) وهي: الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي (مجموعة EU15)، الهند، الصين، اليابان ومجموعة الست بلدان لجنوب شرق آسيا(سنغافورة، ماليزيا، اندونيسيا، تايلاندا، كوريا الجنوبية، وتايوان). وقياسا بGDP، استحوذت المجموعات الستة على 73% من الناتج الاقتصادي العالمي و57% من إجمالي عدد السكان في العالم(انظر الجدول رقم 03). والظاهر أيضا أن النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته الصين في العقود الماضية كان له اثر عميق على الاقتصاد العالمي، فبعد ثلاثين عاما من تطبيق الإصلاحات التي قادها Deng Xiaoping، جعلت الصين اليوم تستحوذ على 11% من GDP العالمي. أما باقي العالم (بما في ذلك أمريكا اللاتينية وإفريقيا)، فتستحوذ على حوالي 28 % فقط من GDP العالمي و42 % من عدد سكان العالم.

الجدول رقم 03: التوزيع الإجمالي لGDP سنة 2000

المجموعات	السكان (ملايين)	النسبة %	GDP (مليارات الدولارات) (PPP)	النسبة %
الولايات المتحدة	282	5	9,601	22
الاتحاد الأوروبي (EU15)	378	6	9,264	21
الهند	1,003	16	2,375	5
الصين	1,369	22	4,951	11
اليابان	127	2	3,456	8
مجموعة جنوب شرق آسيا	381	6	2,552	6
إجمالي المجموعات	3,540	57	32,199	73
باقي العالم	2,546	42	12,307	28
العالم	6,086	99	44,504	101

Source : Fogel (2007).
Note: PPP _ purchasing power parity.

في حين يقدم الجدول رقم 04 مجموعة غير مستبعدة من التوقعات حول حجم وتوزيع السكان، والناتج الاقتصادي العالمي لعام 2040 (Fogel , 2007)، حيث يشير البيانات إلى توقع حدوث انخفاض نسبي في الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، مما يعني ركودا في عدد السكان وتواضعا في أداء النمو في GDP. [3]

الجدول رقم 04: التوزيع الإجمالي لGDP سنة 2040

المجموعات	السكان (ملايين)	النسبة %	GDP (مليارات الدولارات) (PPP)	النسبة %
الولايات المتحدة	392	5	41,944	14
الاتحاد الأوروبي (EU15)	376	4	15,040	5
الهند	1,522	17	36,528	12
الصين	1,455	17	123,675	40
اليابان	108	1	5,292	2
مجموعة جنوب شرق آسيا	516	6	35,604	12
إجمالي المجموعات	4,369	50	258,083	85
باقي العالم	4,332	50	49,774	16
العالم	8,701	100	307,857	101

Source : Fogel (2007)

لكن مع ذلك، هذا لا يعني أن إنتاجية العمل ونصيب الفرد في الاتحاد الأوروبي سينعدم فيه النمو، بل سينمو بمعدل سنوي لا يتجاوز 8,1 %، إلا أنها لن تكون قادرة على مجاراة النمو السريع والكبير الذي سيسود منطقة جنوب شرق/شرق آسيا . فمن المتوقع أن تصبح السوق الأوروبية اكبر بحوالي 60% سنة 2040 مقارنة مما كانت عليه سنة 2000 (بدلالة GDP)،بينما سيعرف الاقتصاد الأمريكي توسعا اكبر بحوالي 300%، أما الهند ستصبح اكبر بحوالي 1,400 %، والصين اكبر بحوالي 2,400 % . في الواقع، من المرجح أن تصبح السوق الصينية اكبر من أسواق الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الهند واليابان مجتمعة، مستحوذة على نسبة 40 % من الناتج العالمي لوحدها.[4]

[3] Fogel, R. W. (2007), Capitalism and Democracy in 2040, NBER working paper No 13184, Cambridge MA. , pp. 1–23.

[4] Fogel, R. W. (2011), The Impact of the Asian Miracle on the Theory of Economic Growth, in Costa, D. L. and Lamoreaux, N. R. (eds), Understanding Long- Run Economic Growth: Geography, Institutions, and the Knowledge Economy, The University of Chicago Press, pp. 313-354.

في تقرير البنك الدولي (1993)، قام العديد من الاقتصاديين باستخدام تقديرات الانحدار لنصيب الفرد من النمو الاقتصادي بغية تحديد مختلف العوامل التي قد تفسر "موجة النمو السريعة والعالية " التي شهدتها بلدان شرق آسيا. وبالاستعانة بثمانية متغيرات تفسيرية: GDP النسبي لعام 1960، معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية لعام 1960، معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية لعام 1960، معدل النمو السكاني مابين 1960-1985، متوسط نسبة الاستثمار إلى GDP مابين 1960-1985، المتغيرات الوهمية لبلدان HPAES، أمريكا اللاتينية، وإفريقيا جنوب الصحراء؛ تم الحصول على معاملات المتغيرات على التوالي: 0. 0328*-،0. 027**، 0. 0،007. 0،100. 028، 0. 017**، 0. 013**-،0. 010*- (يدل الرمز * فوق الأرقام واحدة والاثنين على وجود معنوية إحصائية عند مستوى 5% و1% على الترتيب). أما معامل التحديد المعدل (R^2) فقدر ب0. 482 . بعد ذلك، قام Rodrik (1994) باستبعاد بعض المتغيرات كمعدلات الاستثمار، المدارس الثانوية، ومعدل النمو السكاني التي لم تتمتع بمعنوية إحصائية في الدراسة السابقة، واستبدالها بالمعاملات الجينية (Gini Coefficient) لعدم المساواة في ملكية الأراضي عام 1960 وتوزيع الدخل عام 1960 ؛ لتصبح المعاملات على الشكل التالي:

GDP النسبي لعام 1960	0. 38*-
معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية لعام 1960	2. 66**
المعامل الجيني للأراضي لعام 1960	5. 22**-
المعامل الجيني للدخل لعام 1960	3. 47-
The Adjusted R^2	0. 53

إذا ما تعاملنا مع البلدان الآسيوية كمجموعة، نلاحظ وجود درجة منخفضة للغاية في عدم المساواة في ملكية الأراضي وتوزيع الدخل مقارنة ببلدان نامية أخرى. و بالتالي، تشير نتائج Rodrik على وجود ارتباط ايجابي بين تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وزيادة العدالة في توزيع الدخل.

من جانب آخر، قامت دراسة البنك الدولي (1993) بتحديد مصدرين هامين للمعجزة: تراكم رأس المال المادي ورأس المال البشري، والتغير في الإنتاجية. هذا الأخير يقاس بنمو إنتاجية العوامل التي يمكن حسابها ببساطة في الإطار النيوكلاسيكي بطرح جزء النمو الناتج عن تراكم رأس المال المادي، تراكم رأس المال البشري (مستوى الالتحاق بالمدارس الابتدائية كتقريب) ونمو القوة العاملة من نمو الناتج الكلي. وباستخدام بيانات ل 87 بلدا يتراوح ما بين الدخل المرتفع إلى المنخفض، تم الحصول على تقديرات TFP لبلدان HPAEs (1960-1989) كما يلي :

هونغ كونغ	3. 647	اندونيسيا	1. 257
اليابان	3. 478	كوريا الجنوبية	3. 102
سنغافورة	1. 190	تايوان	3. 760
تايلاندا	3. 760	ماليزيا	1. 075
أمريكا اللاتينية	0. 127	إفريقيا	0. 998-

أما السمات الأساسية الأخرى لقصة نجاح شرق آسيا فتمثلت في (i) الحفاظ على الكفاءة التنافسية في سوق التصدير والانفتاح على التجارة الدولية؛ (ii) عمليات التعلم بالممارسة وإقامة المشاريع المشتركة مع الشركات الدولية التي ساعدت إلى حد كبير في تحقيق الكفاءة. و(iii) الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال التصميم والتنفيذ الجيدين للسياسات المالية والنقدية؛(iv) كما أن التتابع في إقامة الصناعات الرائدة في الاقتصاد (كما تم التأكيد عليه في دراسة البنك الدولي) مثل عنصرا رئيسيا للنمو السريع.[5]

2. عناصر النمو الاقتصادي الآسيوي:

عند البحث في أسرار النجاح الآسيوي، لابد الأخذ بعين الاعتبار فكرة وجود تنوع كبير بين البلدان التي تشكل الاقتصاديات حديثة التصنيع والبلدان التي تشكل جمعية أمم جنوب شرق أسيا (Association of South East Asian Nations ,ASEAN) . فتلك الدول تشتمل على مجموعة واسعة ومتنوعة من الثقافات، الأديان، الأعراق واللغات، كما أن كل بلد آسيوي شرع في عمليته التنموية في ظل وجود اختلافات واسعة في الظروف الأولية. فعلى سبيل المثال، فيما بين بلدان NIEs فقط، تتميز هونغ كونغ وسنغافورة كونهما دول مدن صغيرة Small City-States بانعدام النشاط الزراعي، في حين أن تايوان وكوريا الجنوبية هي اكبر بكثير بعدد سكاني يتجاوز 20 مليون و42 مليون نسمة على التوالي. نشير أيضا أنه حاليا على الرغم من أن كل بلدان NIEs ذات قاعدة تصنيعية عالية، إلا أن الزراعة مثل قطاعا جد مهم في كل من تايوان وكوريا الجنوبية في سنوات الستينات،حيث كان يمثل نسبة أكثر من 37% من GDP في كوريا الجنوبية سنة 1960.

ومع ذلك، وعلى الرغم من وجود اختلاف شاسع في العديد من الاتجاهات، إلا أن بلدان شرق آسيا تتقاسم عناصر مشتركة ذات أهمية كبيرة والتي كان لها وقعها الايجابي في تحقيق نجاح عملية التنمية. والتعرف على تلك العوامل المشتركة هو الهدف الرئيسي لهذا البحث.

[5] Sengupta, J. (2011), *Understanding Economic Growth: Modern Theory Experience*, Springer, New York, pp. 51-52.

1. 2. العوامل الخارجية:

على الرغم من وجود اختلافات واسعة بين البلدان الآسيوية، إلا أن تحقيق " المعجزة الاقتصادية" الآسيوية كان نتيجة لوجود مزيج أو تركيبة مميزة من عوامل الثقافة، القرب الجغرافي، والتوقيت.

فالجانب الثقافي والأيدلوجي جلب اهتماما واسعا لدى العديد من الاقتصاديين وصناع القرار، الذين يرون أن تطبيق المذهب الكونفوشي Confucianism الذي يشدد على العمل الصعب، الادخار والتعليم، يعتبر أداة فعالة في تحقيق النجاح الاقتصادي لليابان وبلدان NIEs. [6] ولتأكيد ذلك، تشير الدراسات التجريبية إلى أن وجود معدلات ادخار مرتفعة أدى إلى دعم التوسع المحلي السريع دون اللجوء إلى التمويل الخارجي، كما أن تمكين مختلف فئات المجتمع من التعليم ساعد وبشكل كبير على خلق مجموعة واسعة من المتعلمين والعمالة المؤهلة في تلك البلدان. ومع ذلك، لا تختصر هذه الخصائص في البلدان التي تتبع التقاليد الكونفوشية فقط، بدليل أنه ليست كل البلدان التي تتبع الكونفوشية شهدت نموا اقتصاديا سريعا . في الواقع، تم الاستعانة بالكونفوشية لشرح الركود الذي كان موجودا في الصين. أما نجاح بلدان ASEAN مؤخرا، والتي تتميز بتنوع التراث الثقافي، هو دليل ضد نظرية الثقافة الصارمة للنجاح الآسيوي.

أما جانب تقريب المسافة بين البلدان ذات النمو المرتفع في آسيا والطريقة التتابعية التي حققت بها عملية التنمية، مثلت عاملا مهما لدعم النمو الاقتصادي . فبلدان NIEs – ولاحقا بلدان ASEAN- استفادت من "تأثيرات تقليد" نجاح التجربة اليابانية عقب الحرب، ومن إمكانية الوصول إلى الأسواق الموسعة للبلدان المجاورة ذات النمو السريع . ومع ذلك، وعلى الرغم من أن تلك العوامل لعبت دورا هاما في تنمية بلدان شرق آسيا، إلا أن العديد من تجارب نجاح التنمية الآسيوية تبدو اقل اعتمادا على المصادر الدخيلة،وأكثر اعتمادا على السياسات الاقتصادية الرشيدة للحكومات. فقد انتهجت حكومات اقتصاديات شرق آسيا سياسات محلية تحفز الاستخدام الكفء للموارد وتشجع مبادرات القطاع الخاص. وتجدر الإشارة أن هذه السياسات الحكومية السليمة شملت على سياسات الاقتصاد الكلي لتحفيز الادخار والحفاظ على استقرار الأسعار، الاندماج في السياسات الصناعية الموجهة للخارج والتي تشجع المنافسة والكفاءة، بالإضافة إلى تبني السياسات الاجتماعية التي تعمل على تحسين نوعية الموارد البشرية.

---

[6] انظر في هذا الخصوص :

- Lal, D. (1988) "Ideology and Industrialization in India and East Asia", in Hughes, H. (ed.), *Achieving Industrialization in East Asia*, Cambridge: Cambridge University Press, pp.195–240.
- Martellaro, J. A. (1991) Economic Growth in East Asia and the Confucian Ethnic, *Asian Profile*, Vol. 19, pp. 81–89.

2. 2. تعبئة الموارد المحلية:

إن العامل الرئيسي وراء تحقيق النمو السريع في شرق آسيا تمثل في تمكن المنطقة من تعبئة معدلات مرتفعة من الادخار المحلي والتي استطاعت تغذية ودعم معدلات الاستثمار المرتفعة. فبلدان مثل اليابان، NIEs وASEAN (باستثناء الفلبين) إضافة إلى الصين والهند عرفت سواءا زيادات هائلة أو حافظت على مستويات عالية من الادخار على مدى العقود الثلاثة الماضية. في هذا الصدد، كشفت الدراسات التجريبية أن النمو الاقتصادي المذهل الذي شهدته بلدان NIEs بعد الحرب يرجع في الأساس إلى نمو عوامل المدخلات (رأس المال المادي والعمل)؛ أي بوجود معدلات ادخار كبيرة، استثمارات عملاقة وساعات عمل طويلة. وبالفعل، عرفت كوريا الجنوبية زيادة في معدلات الادخار من 1% سنة 1960 إلى 35% في الوقت الحالي. أما سنغافورة فبعد تحقيق معدلات صفرية للادخار سنة 1960، أصبحت حاليا تدخر نسبة تقدر بأكثر من 40% من GDP (انظر الشكل 01).

ويمكن إرجاع هذا الارتفاع الكبير لمستويات الادخار في جزء منه إلى السياسات الحكومية التي تشجع الادخار، من خلال تطبيق التدابير الرامية للحفاظ على معدلات ايجابية لسعر الفائدة الحقيقي لضمان تفادي تقلبات معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع في النظام المالي. كما أن العملية الموسعة لإعادة توجيه الدخل من الإنفاق إلى الادخار أدى إلى خلق كتلة نقدية كبيرة خصصت لتمويل الاستثمار المحلي "الإنفاق الاستثماري" في البنى التحتية، القدرة الإنتاجية والتعليم.[7]

مسألة أخرى مهمة وذات صلة بارتفاع مستويات الادخار في شرق آسيا هو الافتقار إلى أسواق مالية متطورة تعمل بشكل سليم؛ فالملاحظ أن من بين الأسباب التي تجعل معدلات الادخار لدى الأمريكيين مقاربا للصفر هو إمكانية حصولهم على الائتمان (القروض) بسهولة نظرا لتطور الأسواق المالية بدرجة عالية. أما في شرق آسيا، لم يكن الحال كذلك في العقود الأولى بعد النمو المتسارع، ففي الصين مثلا، تم إدراج الرهون العقارية

[7] إن احد أهم السمات المميزة لاقتصاديات شرق آسيا هو ارتفاع مستويات الادخار التي ساعدتها على النمو بسرعة وتحقيق المعجزة. فالملاحظ أن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد والأسر يساهم بنسبة تقل عن 50% من إجمالي الإنفاق في الاقتصاد، في حين يساهم الإنفاق الاستثماري (الناتج عن المدخرات) بنسبة تتراوح ما بين 30 %و40% ويمكن أن تتجاوز نسبة 50% في حالة سنغافورة مثلا. أما في الولايات المتحدة، يمثل الإنفاق الاستهلاكي حوالي 70%، في حين تمثل حصص الإنفاق على الاستثمار حوالي 20% فقط. ويمكن إرجاع هذا الاختلاف في أنماط الإنفاق بشكل رئيسي إلى معدل الادخار. فعلى مدار 20 سنة الماضية، عرفت معدلات الادخار الفردي في الولايات المتحدة مستويات متدنية أو حتى سلبية في السنوات الأخيرة. أما في شرق آسيا، يدخر الأسر ما بين 30 % و20% من الدخل. لمزيد من التفاصيل:

- Tochkov, K. (2010*)*, East Asian Economies, in Free, R. (ed.), *21st century Economics: A Reference Handbook*, SAGE Publications.

وقروض السيارات في السنوات الأخيرة فقط، كما أن الأسواق المالية لا تزال متخلفة إلى حد كبير. لذلك، وفي ظل هذه الظروف حيث أن الائتمانات (القروض) غير متاحة بشكل نسبي، يضطر المواطنون للادخار لسنوات طويلة من اجل شراء السلع المعمرة أو العقارات السكنية.[8]

الشكل رقم01: الادخار كنسبة منGDP، 1970-2005

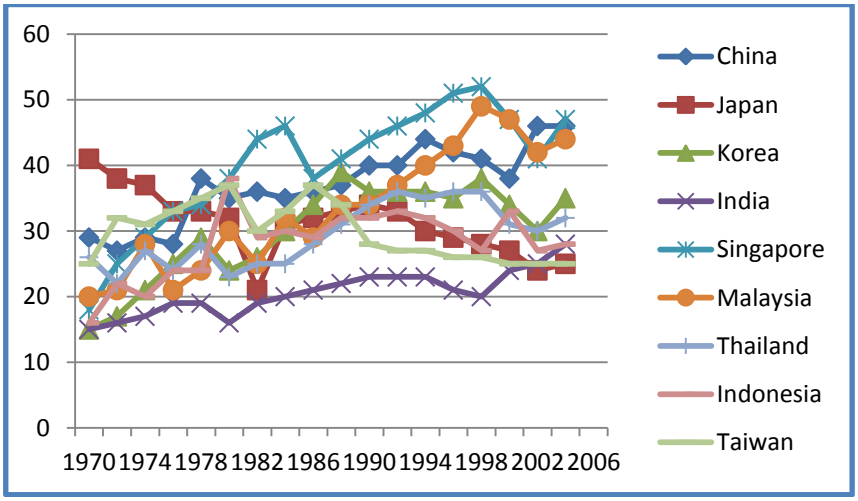

Source: Based on World Bank, World Development Indicators Database (2012)

3. 2. السياسات الصناعية:

إن الهدف الرئيسي وراء تصميم اقتصاديات شرق آسيا للسياسات الصناعية هو" تغذية وتطوير الصناعات المختارة لرفع الرفاهية في تلك البلدان، وتحقيق ميزات نسبية ديناميكية لتلك الصناعات عن طريق استخدام جهاز الدولة في تخصيص الموارد ".[9] وعلى هذا الأساس، قامت حكومات شرق آسيا باختيار الصناعات على أساس أهميتها لتحقيق النمو في المستقبل. فعلى سبيل المثال، قامت الحكومة اليابانية بإعطاء الأولوية لصناعات الحديد والصلب في أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات نظرا لأهمية نواتج تلك الصناعات التي تمثل مدخلات هامة للصناعات الثقيلة الأخرى، والتي يعتبر تطويرها (أي الصناعات الثقيلة) عنصرا رئيسيا لتحقيق نمو سريع في الاقتصاد. و بشكل مماثل، قامت الحكومة الكورية بتغذية الصناعات الثقيلة والكيماوية في الخمسينات بهدف

[8] Tochkov, K. , op. cit, p. 486.
[9] Itoh, M. et al. (1991), *Economic Analysis of Industrial Policy*, New York: Academy Press.

إنشاء قاعدة صناعية في المستقبل.[10] فبناءا على مبدأ الاختيار، تتلقى الصناعات الفائزة Winner Industries عموما في البداية الحماية والدعم الكبيرين من طرف الحكومة. لكن بمجرد بلوغ مركز تنافسي هام، يتم فتحها أمام المنافسة الأجنبية. تسمى هذه العملية ببناء " المزايا النسبية الديناميكية ".

من جانب آخر، يرى Adams (2006) أن سلم التنمية Development Ladder في بلدان شرق آسيا يتبع نمطا صناعيا متميزا يفترض انه كلما بلغت البلدان مستوى النضج (في مراحل النمو الاقتصادي حسب Rostow)، وارتفعت مستويات الدخل والتكلفة (تكلفة عنصر العمل)،ستؤدي ببعض الصناعات إلى فقدان ميزتها التنافسية وانتقالها إلى البلدان المجاورة في شرق آسيا التي هي دونها في مراحل التنمية، في حين تتحول البلدان المتقدمة في شرق آسيا نحو الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والخدمات ذات المستويات العالية(انظر الجدول رقم 05). و بالفعل، يمكن أن نلاحظ انه خلال الفترة مابين 1950-1980، تميزت اليابان في الغالب بإنتاجها للسلع كثيفة العمل (المرحلة 2)، ثم تحولت بعد ذلك نحو الصناعات عالية التكنولوجية (المرحلة 3) في الفترة مابين 1980-1995،أما في السنوات الأخيرة تتجه اليابان بشكل مكثف نحو زيادة إنتاجها في مجال الخدمات ذات التكنولوجيا الفائقة.[11] أو بعبارة أخرى، كلما تحول الإنتاج جغرافيا، تقوم البلدان المتقدمة بإعادة تعديل إنتاجها بعيدا عن السلع الاستهلاكية ونحو المنتجات المتطورة عالية التقنية. وفي بعض الأحيان تطوير الأجزاء المكونة للسلع التامة الصنع التي يتم تجميعها في الخارج، أو تطوير المنتجات الأكثر تعقيدا مثل السلع الرأسمالية أو السلع الكمالية.

[10] وفقا لنظرية " الدفعة الكبرى Big Push " المقدمة من قبل Rosenstein-Rodan (1943)، لا بد من تشجيع ودعم المشاريع الاستثمارية أو الصناعات الكبرى التي تتميز بمرونات مرتفعة للدخل من جانب الطلب، أما في جانب العرض، فتتميز بإنتاجية مرتفعة متوقعة أو تقدم تكنولوجي عالي. وبالتالي، يمكن القول أن الصناعات الثقيلة والكيماوية هم المرشحين الأكثر ملائمة من وجهة نظر هذه الفكرة (Kali,2009) .

[11] Adams, F. G. (2006), *East Asia, Globalization and New Economy*, London: Routledge.

الجدول رقم 05: مراحل عملية دورة المنتوج

	الخصائص	65-1950	80-1965	95-1980	1995-2010
المرحلة 01 (المنتجات الأولية)	وفرة الأراضي والعمالة الرخيصة	اندونيسيا الفليبين تايلاندا ماليزيا تايوان سنغافورة كوريا الجنوبية	اندونيسيا الفليبين تايلاندا ماليزيا الصين	اندونيسيا الفليبين فيتنام	لاوس كمبوديا مانيار
المرحلة 02 (صناعات ذات كثافة العمل)	يد عاملة اقل تكلفة	هونغ كونغ اليابان	تايوان سنغافورة كوريا الجنوبية هونغ كونغ اليابان	تايلاندا ماليزيا الصين	اندونيسيا الفليبين فيتنام تايلاندا الصين
المرحلة 03 (صناعات ذات التكنولوجيا العالية)	كثافة رأس المال، منتجات متقدمة تكنولوجيا			تايوان سنغافورة كوريا الجنوبية هونغ كونغ اليابان	ماليزيا تايوان كوريا الجنوبية اليابان
المرحلة 04 (خدمات ذات مستوى عال)	قوة عمالة متعلمة				سنغافورة هونغ كونغ

Source: Klein et al. (2008)

في شرق آسيا، لا تزال اليابان رائدة (في المرحلة 3) في سلم عملية التنمية على الرغم من تحقيق كوريا الجنوبية، تايوان، وسنغافورة نموا سريعا نظرا لتركيزها على أنشطة تكنولوجيا المعلومات وسنغافورة، على وجه الخصوص، زادت اعتمادها على الخدمات رفيعة المستوى على الرغم من أن اليابان تتمتع بالفعل بالعديد من أنشطة الخدمات عالية المستوى (المرحلة 4)، إلا أنها لا تزال تحتفظ بدورها الريادي كمنتج للصناعات عالية التكنولوجيا (كاقتصاد في المرحلة 3) بدلا من أن تصبح في المقام الأول مركز خدمة لاقتصاديات شرق آسيا كسنغافورة مثلا.

ولإثبات ذلك، يظهر الجدول رقم 06 التغير الهيكلي القطاعي الكبير للناتج في الاقتصاديات الآسيوية من الفترة 1970 حتى 2005.

الجدول رقم 06 : الحصص القطاعية لGDP خلال الفترة 1970-2005

	1970	1980	1990	2000	2005
اليابان					
الزراعة	0 .6	0 .4	0 .3	0 .2	0 .2
الصناعة	0 .44	0 .41	0 .40	0 .32	0 .30
الخدمات	0 .50	0 .55	0 .58	0 .66	0 .68
كوريا الجنوبية					
الزراعة	0 .29	0 .16	0 .9	0 .5	0 .3
الصناعة	0 .26	0 .37	0 .42	0 .41	0 .40
الخدمات	0 .45	0 .47	0 .49	0 .54	0 .56
الصين					
الزراعة	0 .35	0 .30	0 .27	0 .15	0 .13
الصناعة	0 .40	0 .49	0 .42	0 .46	0 .48
الخدمات	0 .24	0 .21	0 .31	0 .39	0 .40
الهند					
الزراعة	0 .46	0 .39	0 .31	0 .23	0 .18
الصناعة	0 .21	0 .24	0 .28	0 .26	0 .27
الخدمات	0 .33	0 .37	0 .41	0 .50	0 .54
تايوان					
الزراعة	5 .15	7 .7	9 .4	0 .2	7 .1
الصناعة	4 .34	2 .43	6 .40	1 .27	4 .23
الخدمات	1 .50	1 .49	5 .54	9 .70	9 .74
سنغافورة					
الزراعة	3 .2	1 .1	4 .0	1 .0	1 .0
الصناعة	4 .20	0 .38	0 .35	0 .35	0 .34
الخدمات	4 .67	0 .61	0 .65	0 .64	0 .66
اندونيسيا					
الزراعة	0 .45	0 .24	0 .19	0 .16	0 .13
الصناعة	0 .19	0 .42	0 .39	0 .46	0 .46
الخدمات	0 .36	0 .34	0 .41	0 .38	0 .41

الفلبين					
الزراعة	0 .30	0 .25	0 .22	0 .16	0 .14
الصناعة	0 .32	0 .39	0 .34	0 .32	0 .32
الخدمات	0 .39	0 .36	0 .44	0 .52	0 .53
تايلاندا					
الزراعة	0 .26	0 .23	0 .12	0 .9	0 .10
الصناعة	0 .25	0 .29	0 .37	0 .42	0 .44
الخدمات	0 .49	0 .48	0 .50	0 .49	0 .46
ماليزيا					
الزراعة	0 .29	0 .23	0 .15	0 .9	0 .9
الصناعة	0 .27	0 .41	0 .42	0 .51	0 .52
الخدمات	0 .43	0 .34	0 .43	0 .40	0 .40

Source : Dutta. (2009)

كما أن المعطيات تبين وبشكل واضح قدرة الاقتصاديات الآسيوية على تحقيق التقدم الصناعي المذهل، حيث نلاحظ انخفاض حصة القطاع الزراعي من الناتج تدريجيا، في حين ارتفع حصص القطاع الصناعي وقطاع الخدمات بشكل ملحوظ في غضون عقدين من الزمن. والملاحظ أن هذا التغير في الهيكل القطاعي للناتج حدث في ظرف بلغ فيها الهيكل القطاعي للناتج الياباني مرحلة النضج في السبعينات وبدء هونغ كونغ لمرحلة اللاتصنيع. فعلى سبيل المثال، يظهر الجدول أعلاه انه خلال الفترة 1970-2005، انخفضت حصة القطاع الزراعي في اليابان من 6% إلى 2%، في حين تتراوح حصة القطاع الصناعي مابين 44 إلى 30 %، أما حصة قطاع الخدمات فقد انتقلت من 50 إلى 68% نظرا لكون الاقتصاد الياباني "اقتصادا صناعيا ناضجا".[12] وخلال نفس الفترة، انخفضت حصة قطاع الزراعة من GDP في كوريا من أعلى نسبة تقدر ب 29% إلى أدنى مستوى بنحو 3%، في حين ارتفعت حصص قطاع الصناعة والخدمات من 26 إلى 40 % و45 إلى 56%، على الترتيب. أما بالنسبة للصين والهند، فخلال الفترة 1970-2005، شهدت مشوارا حافلا من التصنيع التدريجي؛ حيث عرف قطاع الزراعة انخفاضا في حصته من الناتج في الصين من 35 إلى 13 %سنة 2005، أما بالنسبة للهند من 46 %سنة 1970 إلى 18 %سنة 2005. إلا أنه على الرغم من ذلك، لا تزال مساهمة القطاع الزراعي في الناتج لكل من

[12] نشير أن الاقتصاديات الصناعية الناضجة مثل اليابان، الولايات المتحدة، و بعض اقتصاديات الاتحاد الأوروبي، تمثل فيها حصة القطاع الزراعي في الناتج نسبة لا تتجاوز 2%، في حين يتقاسم قطاع الصناعة والخدمات باقي حصص الناتج الإجمالي. والملاحظ أيضا أنه كلما اقترب الاقتصاد من مستوى النضج من جانب التصنيع، كلما أصبح حصة قطاع الخدمات من الناتج مهيمنا بشكل متزايد.

الصين والهند جد هامة لتلبية الاحتياجات الهائلة لعدد السكان الكبير في كلا البلدين. أما حصص قطاعات الصناعة والخدمات فقد عرفت تطورا ملحوظا كما يظهره الجدول أعلاه.

4. 2. سياسات التوجه نحو الخارج:

إحدى ابرز الملامح التي ميزت اقتصاديات شرق آسيا تتمثل في أهمية نمو الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية فيها. فبالفعل، مثلت التجارة حقا محركا رئيسيا للنمو في المنطقة. فعلى مدار سنوات السبعينات، شهد حجم الصادرات نموا عاليا بنسبة 27% في كوريا، وبأزيد من 10% في الفلبين، سنغافورة وتايلاندا. أما في سنوات الثمانينات، وعلى الرغم من نمو حجم التجارة العالمية بنحو 2% سنويا، إلا أن بلدان NIEs، ماليزيا وتايلاندا شهدت نموا كبيرا للصادرات بأكثر من 10% سنويا، في حين أنه تجاوز 6% سنويا في كل من اندونيسيا والفلبين. كنتيجة لذلك، انتقلت حصة NIEs من الصادرات العالمية بأقل من 2% سنة 1960 إلى أكثر من 8% سنة 1988.

إن العامل الرئيسي وراء نجاح الصادرات في الاقتصاديات الآسيوية النامية تمثل في رفضها لسياسات إحلال الواردات لصالح سياسات التوجه نحو الخارج، فسياسات إحلال الواردات التي اتبعتها العديد من الدول النامية في أوائل فترة ما بعد الحرب تميزت بشكل واضح بتبعيتها لنمط سياسي يسعى لتحقيق بعض الأهداف القومية، بالإضافة إلى تحقيق طفرة أولية سريعة للنمو الاقتصادي كلما ارتفع الطلب المحلي ليحل محل الواردات . و مع ذلك، وبوجود حواجز تجارية مرتفعة سيعمل على حماية الصناعات المحلية التي لا تتميز بالكفاءة، وغير القادرة على المنافسة الأجنبية الشديدة وستمنع التخصص من الاستفادة من الميزة النسبية للمكاسب الدولية للتجارة. في الواقع، عملت السياسة التجارية التشويهية (The Distortionary Trade Policies) على خفض معدلات النمو وتدني مستوى التكنولوجيا من خلال إجبار الاقتصاد على استخدام رؤوس أمواله المحلية أكثر من مستوى كفاءته.

والجدير بالذكر، أنه بعد انتهاج بعض بلدان شرق آسيا سياسات إحلال الواردات في المراحل الأولى بشكل مؤقت، شرعت اقتصاديات المعجزة بتبني إستراتيجية التوجه نحو الصادرات Export-Oriented Strategy ابتداءا من الستينات،و التي تجلت في الانخفاض المحسوس في معدلات الرسوم الجمركية والضرائب على الصادرات،إزالة القيود الكمية على التجارة،و تقليل الحواجز أمام تدفقات الاستثمار الدولي. وخلال السبعينات، قامت العديد من البلدان الآسيوية إلى جانب هونغ كونغ، الصين، وسنغافورة بتخفيض الحواجز الجمركية . كما سجلت كل من كوريا، ماليزيا، وتايلاندا معدلات لرسوم جمركية تقدر ب 13،9،9 %، على التوالي،وهي اقل بكثير قي نظيرتها في الهند (29 %)، باكستان (23 %)، و العالم النامي ككل (23 %).[13] وحتى في المناطق التي حافظت على الحماية التجارية، تم تطبيق تدابير تعويضية لمنع التحيز ضد الصادرات والتي تعتبر شائعة بين معظم

[13] World Bank (1993), *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*, published for the World Bank by Oxford University Press.

البلدان النامية الأخرى. وتتضمن هذه التدابير الالتزام بسياسات سعر صرف تنافسية، مما يسمح للمصدرين بالوصول إلى المدخلات بأسعار السوق العالمية عن طريق تقديم إعفاءات والسماح بحرية الوصول إلى الصرف الأجنبي، تطوير مؤسسات جديدة كمناطق تجهيز الصادرات Processing Export Zones. [14] أما في سنوات الثمانينات والتسعينات، قامت اقتصاديات شرق آسيا بتخفيض المزيد من الرسوم الجمركية على الواردات والقضاء بشكل كبير على الضرائب الصادرات والرسوم غير الجمركية. ففي منتصف التسعينات، سجلت معدلات الرسوم الجمركية في كل من كوريا، اندونيسيا، وماليزيا انخفاضا بصل إلى اقل من 5 %، في حين حافظت الهند على معدلات رسومها الجمركية المرتفعة عند 30% (على الرغم من انخفاض متوسط الرسوم الجمركية للعالم النامي ككل إلى حوالي 13 %).

5. 2. الاستثمار في الموارد البشرية:

إن التصنيع السريع الذي شهدته اليابان وبلدان NIEs وASEAN لم يكن ممكنا دون إحداث نمو كبير في مؤهلات Skills، معرفة Knowledge، وقدرة Ability القوى العاملة المحلية. ففي عملية التنمية، يمكن لتراكم رأس المال المادي أن يمثل محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي في الفترة الانتقالية (الفترة قصيرة ومتوسطة المدى). ومع ذلك، وعلى المدى الطويل سيتقلص دور المعدلات المرتفعة للاستثمار المادي تدريجيا مما يعني انخفاضا في الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى أن تنعدم في مرحلة لاحقة وبالتالي لا يمكن إدامة النمو إلا عن طريق إحداث تحسينات في التكنولوجيا (أو إنتاجية العوامل الكلية TFP). Paul Krugman (1994) من بين آخرين، كان محقا في حكمه على أن نمو اقتصاديات شرق آسيا يجب أن يتباطأ في المستقبل بسبب ما سماه " الاعتماد المفرط Excessive Reliance" على تراكم رأس المال.[15] ومع ذلك، يمكن لهذه النظرة التشاؤمية ألا تتحقق إذا ما تمكنت تلك الاقتصاديات من عبور بعض عتبات التنمية؛ بمعنى البدء في استثمارات في رأس المال البشري والتكنولوجيا

[14] Quibria, M. G. (2002), Growth and Poverty: Lessons from the East Asian Miracle Revisited, ADB Institute Research Paper Series No. 33, pp. 1-78.

[15] قام Krugman (1994) بمقارنة أنماط التنمية في شرق آسيا بتلك التي حدثت في الاتحاد السوفياتي سنوات الخمسينات. ففي ذلك الوقت، اعتقد الكثيرون أنه يمكن للاتحاد السوفياتي أن يتجاوز البلدان الغربية في مجال الإنتاج والابتكار. لكن مع مرور الوقت، أصبح من الواضح أن النمو السريع للاقتصاد السوفياتي كان مبنيا بالكامل على التزايد في مساهمة القوى العاملة، عادة باستخدام الأساليب القمعية، وعلى تراكم رأس المال المادي، المتأتي من المدخرات الإجبارية . لكن، انطلاقا من واقع محدودية القوى البشرية وتناقص عوائد رأس المال، انخفض معدل النمو، وفي ظل غياب الابتكار التكنولوجي، وقع الاقتصاد السوفياتي في فخ الكساد . ويشير Krugman أيضا أن التباطؤ الاقتصادي كان احد الأسباب الرئيسية لانهيار النظام السوفياتي. في هذا الجانب، يرى Krugman أن صعود اقتصاديات شرق آسيا هو مشابه جدا لقصة الاتحاد السوفياتي سنوات الخمسينات ؛مما يعني ضمنيا أنه بسبب أن نموها الاقتصادي كان يعتمد على تراكم رأس المال المادي وفي ظل غياب تحسينات الكفاءة، فإنها ستتجه تدريجيا نحو التباطؤ .

الجديدة، فالاقتصاد الذي يمتلك نوعية جيدة من رأس المال البشري والتكنولوجيا الجديدة سيحقق نموا مرتفعا ل TFP، وبالتالي تحقيق النمو السريع ليس فقط في الفترة الانتقالية بل أيضا على المدى الطويل. ارتباطا بهذه النتيجة، يمكن اعتبار نوعيات رأس المال البشري والتكنولوجيا الجديدة عوامل مفسرة للتباعد الاقتصادي بين الاقتصاديات في العالم. [16]

وبالفعل، ومع حلول 1986، بدأت اقتصاديات شرق آسيا القيام باستثمارات عملاقة في أنشطة البحث والتطوير التي تجسد التكنولوجيا الجديدة، والتي تهدف بشكل كبير إلى تحسين كفاءة العملية الإنتاجية. والملاحظ أيضا في تلك البلدان، أنها تشترك في تحقيق التزام موحد يتمثل في التعميم الشامل للتعليم لكافة فئات المجتمع بدون استثناء؛ أي بتوفير التعليم الابتدائي للجميع، التعليم الثانوي، المعاهد والجامعات المتقدمة لاحقا. فعلى سبيل المثال، قامت الصين باستثمارات عملاقة في مجال التعليم لجميع فئات المجتمع بدءا من قطاع التعليم الابتدائي Primary Education . فمع بداية سنوات 1980، بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية نسبة 113% (أنظر الجدول 07). و مع توسع المدارس الثانوية Secondary School الذي كان مثيرا للإعجاب، ارتفعت نسبة الالتحاق من 46% سنة 1980 إلى 76% سنة 2005. أما اكبر نسبة للزيادة فكانت في مستوى التعليم العالي Tertiary Level (المعاهد والجامعات)، حيث تضاعفت نسبة الالتحاق 3 مرات مابين 1980 و1997، وتضاعف أيضا 3 مرات ما بين 1997 و2004 ليبلغ 19% في السنوات الأخيرة. ويمكن إرجاع هذا التزايد السريع لمستويات التعليم في الأساس إلى الجهود الكبيرة لكل من السياسيين (الحكومة) ورجال الأعمال (القطاع الخاص) الرامية إلى توسيع العرض اللازم من التقنيين ذوي التدريب العالي، وإلى توسيع الطلب على المنتجات الاستهلاكية ذات التكنولوجيا العالية والتي تستخدم من قبل المستهلكين ذوي التعليم الجيد. [17]

بالتالي، تم رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال المادي ليس فقط بسبب التكنولوجيا المتقدمة المجسدة في الاستثمارات المادية الجديدة، ولكن أيضا بسبب زيادة الاستثمارات في رأس المال البشري التي عملت على رفع مستوى جودة عنصر العمل.

كما أن تلك البلدان تبنت أيضا استثمارات عملاقة في برامج أخرى لتعزيز الموارد البشرية بما في ذلك التدريب أثناء العمل، الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة. ففي تايوان، تم توفير العيادات مع تنظيم الأسرة، التحصين

---

[16] Le Van, C. and Nguyen, T. A. (2009), "Total Factor Productivity, Learning-by-Doing, Saving and Growth Process", Research paper.

[17] ساهمت المصادر غير الحكومية الخاصة في الصين بشكل فعال في تكوين رأس المال البشري وخلق المعرفة. ففي سنة 2003، ساهم القطاع الخاص بحوالي 34% من إجمالي الإنفاق على التعليم، و76% من إجمالي الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير. لمزيد من التفاصيل:

- Sengupta, J. , op. cit, *pp. 56*-58.

والخدمات الصحية الأساسية على مسافة قريبة من كل قرية بحلول عام 1960. أخيرا، انتهاج الحكومات لسياسات تهدف إلى تحسين التغذية ومراقبة النمو السكاني شكل عاملا مهما في تحسين نوعية الحياة ورأس المال البشري لتلك البلدان.

الجدول رقم 07: نسب الالتحاق الإجمالي

	المدارس الابتدائية			المدارس الثانوية			التعليم العالي			سن الالتحاق الإلزامي
	1980	1997	2006	1980	1997	2006	1980	1997	2006	
الصين	113	123	111	46	70	76	2	6	19	7–15
هونغ كونغ	107	94	98	64	73	85	10	22	32	
اندونيسيا	107	113	114	20	56	64	4	11	17	7–15
كوريا الجنوبية	110	94	105	78	102	96	15	68	90	6–15
ماليزيا	94	101	101	48	64	69	4	12	-	-
سنغافورة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تايوان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تايلاندا	99	87	108	35	58	78	5	21	43	6–14
الهند	83	100	112	30	49	54	5	7	12	6–14
اليابان	101	101	100	93	103	101	31	41	54	6–15
فرنسا	111	105	110	85	111	114	25	51	56	6–16
ألمانيا		104	103		104	101	27	47		6–18
ايطاليا	103	101	103	72	95	100	27	47	63	6–14
المملكة المتحدة	104	116	105	83	129	98	19	52	60	5–16
الولايات المتحدة	99	102	98	91	97	94	56	81	82	6–16

Source: Fogel. (2011)

6. 2. سياسات التكنولوجيا:

يرى بعض الاقتصاديين أن من بين أهم الخصائص المميزة للمراحل الأولى للتنمية في بلدان شرق آسيا اعتمادها على التعلم بدلا من الابتكار. على ذلك، كان استيراد التكنولوجيا الأجنبية العامل الأكثر أهمية في تفسير النمو الاقتصادي السريع في العديد من البلدان كاليابان، تايوان، كوريا الجنوبية، وغيرها من البلدان المصنعة حديثا. من هذا المنطق، ترى Amsden (1989) أن الطابع المشترك في عمليات التنمية الاقتصادية لجميع الدول المصنعة حديثا (تعني بذلك الدول سالفة الذكر) يتجسد في التصنيع القائم على تعلم التكنولوجيا الأجنبية Learning Foreign Technology، فدول مثل اليابان، تايوان، كوريا الجنوبية، البرازيل، تركيا، الهند والمكسيك " أصبحت اقتصاديات مصنعة من خلال حصولها (اقتراضها)على التكنولوجيا الأجنبية بدلا من توليد منتجات أو عمليات جديدة".[18]

فتلك البلدان سعت إلى تضييق (تقليص) فجوة القدرة التكنولوجية بينها وبين البلدان الصناعية. و الظاهر أن عملية اللحاق بالركب تتطلب في البداية استيعاب التكنولوجيا من خلال شراء كميات كبيرة من التكنولوجيا الأجنبية. يضيف Krugman (2011) لهذا التحليل "أن معظم الآراء الاقتصادية ترى أن تحقيق دول شرق آسيا (بالخصوص NIC's) لمعدلات نمو مرتفعة كان ممكنا بسبب كونها "دولا متخلفة نسبيا". فمع مرور الزمن، استطاعت تلك الدول التحرك نحو العالم المتقدم عن طريق الاستفادة من تبني التكنولوجيا المتقدمة التي تم توليدها في دول متقدمة كالولايات المتحدة"(2011, p. 383).[19] في هذا الجانب، تشير Amsden (2001) *إلى* أن تدفق التكنولوجيا الأجنبية بعد الحرب العالمية الثانية كان عاملا حاسما في جعل عملية التصنيع في بلدان شرق آسيا ممكنة. فقبيل التسعينات،كان من الصعب تحديد أي صناعة رئيسية في بلدان شرق آسيا تأسست دون الاعتماد على المعرفة الفنية الأجنبية. وتضيف Amsden إلى أن المعاملات في مجال التكنولوجيا مقاسة ب(i) التراخيص الأجنبية ؛(ii) زائدا صادرات البلدان المتقدمة من السلع الرأسمالية ؛(iii) المساعدات التقنية إلى البلدان النامية، تضاعف 13 مرة خلال الفترة ما بين 1962 (حوالي 27 مليار دولار) إلى 1982 (356 مليار دولار).[20]

في هذه المرحلة، اتجه دور الحكومة أساسا لتكوين المهارات من اجل الحصول على أفضل الشروط لنقل التكنولوجيا، والإنفاق بشكل كبير على التعليم، وزيادة الاستثمارات في البحث والتطوير تدريجيا. لكن مع مرور

---

18 Amsden, A. (1989), *Asia's Next Giant: South Korea and Later Industrialization,* Oxford: Oxford University Press, p. 5.

19 Krugman, P. and Robin, W. (2011) ,*Macroeconomics in Modules*, 2nd Edition, Worth Publishers, New York, USA, p. 283.

20 Amsden, A. (2001), *The Rise of "the Rest": Challenges to the West from Late-Industrializing Economies*, Oxford University Press.

الوقت، بدأ يظهر نوع من التفاوت بين بلدان شرق آسيا بسبب اتخاذ قرار الانخراط في أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بـ"صنع"التكنولوجيا. ففي الوقت الذي استمرت بعض البلدان في شراء التكنولوجيا الأجنبية والاستثمار في القدرات الإنتاجية، وربما تنفيذ مشاريع تأهيل المهارات، بدأت الشركات الرائدة في بلدان أخرى بتطوير تكنولوجيا جديدة كشرط أساسي لتعزيز قدراتها التنافسية واستمراريتها. كما أن تزايد الضغوط التنافسية للاقتصاديات النامية الصاعدة حديثا على بلدان شرق آسيا، اجبر هذه الأخيرة على العمل لتطوير التكنولوجيا والارتقاء بالمستوى التكنولوجي للشركات المحلية. لتحقيق ذلك، و بمشاركة الحكومات،أنشئت معاهد وطنية لتطوير التكنولوجيا. فقد كان من الممكن لوجود قاعدة ضعيفة للبحوث والتنمية أن يجعل تلك البلدان تعتمد على نقل التكنولوجيا الأجنبية فقط، لكن على الرغم من ذلك نجحت هذه الاقتصاديات في تطوير قاعدة للابتكار أثناء تنميتها الصناعية.

تهدف سياسات التكنولوجيا إلى إحداث التقدم التقني اللازم لتحسين مهارات القوى العاملة وتحسين عمليات الإنتاج، بما تؤثر في النهاية إيجابا على القدرة التنافسية. وقد لعبت الحكومات ثلاثة ادوار رئيسية في التنمية التكنولوجية :(i) توفير البنى التحتية الضرورية والحوافز المالية لتسهيل التقدم التكنولوجي، (ii) إنشاء المعاهد العمومية للبحث والتطوير وإقامة مشاريع أبحاث مشتركة بالتعاون مع القطاع الخاص، ونشر التكنولوجيات المنتجة إلى الشركات الخاصة و،(iii) خلق بيئة ملائمة ومواتية لنقل التكنولوجيا من الشركات الأجنبية نحو الشركات المحلية. ويمكن تبرير التدخل الحكومي في سياسات التكنولوجيا من منطلق أن الاستثمارات الجديدة في البحث والتطوير تتميز بدرجة عالية من عدم اليقين، تكاليف جد مرتفعة، وحد أدنى لأنشطة البحث والتطوير. هذه الأسباب ربما تؤدي إلى نقص استثمارات الشركات الخاصة في مثل تلك الأنشطة.

على العموم، يظهر الشكل رقم 02 الاختلافات الحاصلة في مستويات الإنفاق على R&D لمختلف البلدان . هذا المؤشر يؤخذ "كتقريب" للإنفاق على العلوم والتكنولوجيا. والظاهر من خلال هذا الشكل أن كوريا وتايوان هي أكثر البلدان (إضافة إلى فنلندا واليابان) التي تخصص موارد على أنشطة R&D من بين البلدان المختارة .

في دولة كوريا مثلا، انتقل مستوى الإنفاق على R&D من نسبة 0. 5% من GDP في منتصف الثمانينات ممولة من قبل الحكومة بنسبة 80 % إلى 3. 23% من GDP سنة 2005 ممولا بنسبة أكثر من 80% من قبل القطاع الخاص. هذه القفزة النوعية في مجال البحث والتطوير، جعل كوريا من أهم المبتكرين على الصعيد العالمي،

فبعض شركاتها (على سبيل المثال: Samsung, Hyundai Motor, LG Electronics, Daewoo, SK Telecom)[21].

الشكل رقم 02: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من GDP للبلدان المختارة، سنة 1995 و2005.

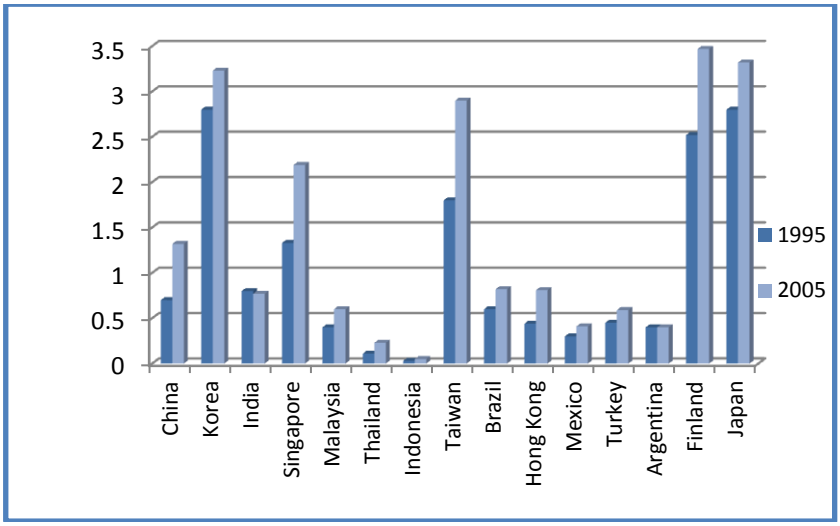

Source: Based on World Bank, World Development Indicators database (2012)

أصبحت ذات علامة تجارية عالمية ومن العشر شركات التي تحتل الصدارة في الاقتصاديات النامية والصاعدة المنخرطة في أنشطة R&D، وبعضها كشركة Samsung، أصبحت من رواد عالم الابتكار، حيث تحتل منذ عام 2006 المرتبة الثانية كأكبر شركة بعد IBM تملك براءات اختراع (حوالي 2,451). [22]

[21] Dahlman, C. (2011), Strengthening the Research and Development Base, in Shahid, Y. et al. (eds.), *Innovation Policy: A Guide for Developing Countries*, Washington, DC: World Bank, pp. 135-61.

[22] Greenhalgh ,C. and Rogers, M. (2010), *Innovation, Intellectual Property, and Economic Growth*, Princeton University Press ,USA.

الخـاتمة:

استطاعت بلدان شرق آسيا خلال العقود القليلة الماضية تحقيق أداء اقتصادي مذهل جعلها تتفوق على جميع البلدان النامية الأخرى. ولعل الفضل يرجع في ذلك إلى مجموعة من العوامل التي ساهمت في عملية التنمية في المنطقة. فعلى الرغم من أن العناصر التاريخية، السياسية، والثقافية كان لها وقعها الايجابي في تحقيق نجاح لعملية التنمية الآسيوية، إلا أن هناك عنصرا مشتركا في كل هذه التجارب الناجحة والمتمثل في استمرارية تطبيق السياسات الاقتصادية السليمة. أما السمات الرئيسية وراء قصة نجاح اقتصاديات شرق أسيا فتمثلت في تبني استراتيجيات للتنمية أكثر انفتاحا على الخارج من خلال تشجيع ترقية التنافسية الصناعية، خلق بيئة اقتصاد كلي غير تضخمي مساعد على الادخار والاستثمار، إلى جانب تقديم مجموعة متنوعة من الحوافز للقيام بالمشاريع الاستثمارية وترقية الصادرات،و تصميم سياسات التكنولوجيا تهدف إلى إحداث التقدم التقني من اجل تحسين مهارات القوى العاملة وتحسين عمليات الإنتاج، والتي تؤثر في النهاية على القدرة التنافسية. ليس هذا فقط، بل شددت تلك البلدان على تطبيق البرامج الاجتماعية كالتعليم، التدريب، والرعاية الصحية التي تهدف إلى رفع مستوى الموارد البشرية وتساعد على توليد توافق اجتماعي لصالح سياسات النمو الاقتصادي.

إن تجربة اقتصاديات شرق آسيا تظهر بعض المبادئ العامة التي من الممكن أن تفيد في تصميم سياسات اقتصادية ملائمة في أماكن أخرى من العالم. فنجاح تنفيذ تلك السياسات بكفاءة وبأقل تأثيرات تشويهية لتغذية وتدعيم تراكم رأس المال (بنوعيه المادي والبشري) وتحسين الإنتاجية، يكمن في الجمع الناجح بين آليات السوق (سياسات التوجه نحو السوق) التي تحفز المنافسة وتشجع المبادرات الخاصة، تعزز القدرة التنافسية والانفتاح على الأسواق العالمية، وبين تدخل الدولة (الإطار المؤسساتي) في إطار تصميم السياسات الصناعية الهادفة إلى تشجيع قطاع الصادرات عن طريق تقديم مجموعة من الحوافز المالية، الضريبية والتقنية. أما اعتماد السياسات النقدية والمالية التقييدية التي تشجع استقرار الأسعار وسعر الصرف فهي جد ضرورية للحفاظ على بيئة مواتية للادخار والاستثمار، وحماية تنافسية أسعار السلع التي ينتجها البلد.

أخيرا، تتيح تجربة شرق آسيا خارطة طريق واضحة لتحقيق تلك الأهداف، فيمكن لخفض الحواجز الجمركية، خفض قيمة سعر الصرف، تقديم حوافز متنوعة لتشجيع الاستثمار والابتكار، والحد من دور المؤسسات العامة لصالح القطاع الخاص، أن تكون مفيدة في خلق بيئة تنموية ملائمة. لكن مع ذلك، يتطلب الأمر إحداث تنسيق كبير بين السياسات التي صممت للحفاظ على الدفع الأساسي لتلك الاستراتيجيات مع مرور السنوات، وضرورة تميز الحكومات بالمرونة لتطبيق الإصلاحات في خططها التنموية بالسرعة والوقت المناسبين. والأكيد أن العامل الأكثر أهمية هو التوصل إلى توافق اجتماعي من خلال التزام عموم السكان بدعم برامج التنمية المتبعة من قبل أنظمتهم، والعمل على التخفيف من الصراعات الاجتماعية التي شوهت جهود التنمية في بعض المناطق

الأخرى، بغية الحفاظ على الاستقرار السياسي وسلامة السياسة الاقتصادية الكلية الأساسية، و التي من المتوقع أن تؤدي إلى خلق بيئة اقتصادية مستقرة وملائمة للقيام بالأعمال بفعالية ومحفزة لإحداث نمو اقتصادي مرتفع ومستدام.

قائمـة المراجـع:

1. Adams, F. G. (2006), *East Asia, Globalization and New Economy*, London: Routledge.
2. Amsden, A. H. (1989), *Asia's Next Giant: South Korea and Later Industrialization*, Oxford: Oxford University Press.
3. Amsden, A. H. (2001), *The Rise of "the Rest": Challenges to the West from Late-Industrializing Economies*, Oxford University Press .
4. Dahlman, C. (2011), Strengthening the Research and Development Base, in Shahid, Y. et al. (eds.), *Innovation Policy: A Guide for Developing Countries*, Washington, DC: World Bank.
5. Dutta, M. (2009), *The Asian Economy and Asian Money*, Emerald Group Publishing Limited .
6. Fogel, R. W. (2007), Capitalism and Democracy in 2040, NBER working paper No 13184, Cambridge MA.
7. Fogel, R. W. (2011), The Impact of the Asian Miracle on the Theory of Economic Growth, in Costa, D. L. and Lamoreaux, N. R. (eds), *Understanding Long- Run Economic Growth: Geography, Institutions, and the Knowledge Economy*, The University of Chicago Press.
8. Greenhalgh ,C. and Rogers, M. (2010), *Innovation, Intellectual Property, and Economic Growth*, Princeton University Press ,USA .
9. Hicks, G. (1989), The Four Little Dragons: An Enthusiast's Reading Guide, *Asian-Pacific Economic Literature, Vol. 3.*
10. Itoh, M. et al. (1991), *Economic Analysis of Industrial Policy*, New York: Academy Press.
11. Klein, L. et al. (2008*), Accelerating Japan's Economic Growth: Resolving Japan's*
12. *growth controversy*, Routledge. London .
13. Krishnan, R. R. (1982), The South Korean 'Miracle': Sell- out to Japan, US, *Social Scientist*, Vol. 10, pp. 25–37 .
14. Krugman, P. (1994), The Myth of Asia Miracle, *Foreign Affairs*, vol. 73, no. 6.
15. Krugman, P. and Robin, W. (2011) ,*Macroeconomics in Modules*, 2nd Edition, Worth Publishers, New York, USA .
16. Kuznets, S. (1971), *Economic Growth of Nations: Total Output and Production Structure*, Chicago: University of Chicago Press .

17. Maddison, A. (2001), *The World Economy: A Millennial Perspective*. Paris and Washington, DC: OECD .
18. Martellaro, J. A. (1991) Economic Growth in East Asia and the Confucian Ethnic, *Asian Profile*, Vol. 19.
19. O'Malley, W. J. (1988) "Culture and Industrialization", in Hughes, H. (ed.), *Achieving Industrialization in East Asia*, Cambridge: Cambridge University Press.
20. Rodrik, D. (1994). King Kong meets Godzilla: The World Bank and the East
21. Asia miracle. In Wade, R. (Eds.), *Miracle or design: Lessons from the East Asian experience*. Washington, DC: Overseas Development Council .
22. Sengupta, J. (2011), *Understanding Economic Growth: Modern Theory Experience*, Springer, New York .
23. Tochkov, K. (*2010),* East Asian Economies, in Free, R. (ed.), *21st century Economics: A Reference Handbook*, SAGE Publications .
24. World Bank. (1993), *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*, published for the World Bank by Oxford University Press .
25. Young, A. (1995), The Tyranny of Numbers: Confronting the Statistical Realities of the East Asian Growth Experience, *Quarterly Journal of Economics*, vol. 110, no. 3.